بحث محكم | قسم الدراسات الدينية | 24 مايو 2016

محمود محمّد طه وتجديد التشريع الإسلامي

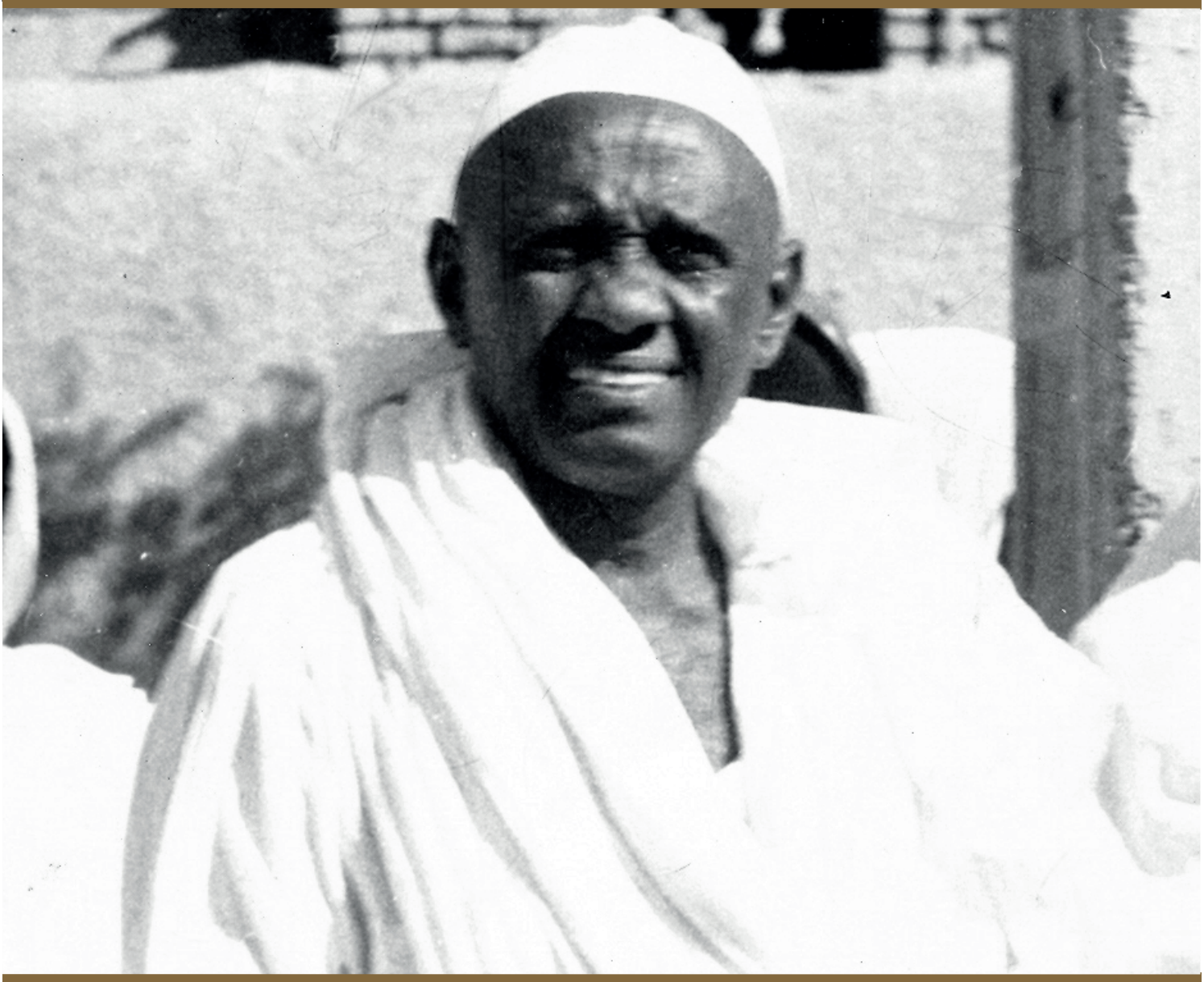

محمّد النوّي
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الملخص:

نسعى في هذا البحث إلى بيان المنهجية الجديدة التي يقترحها المفكر السوداني الشهيد محمود محمد طه (1909-1985)، وإلى الوقوف على أثر تلك المنهجية في الفقه الإسلامي وفي أصول الفقه عمومًا. وقد قادتنا في بحثنا الأسئلة التالية:

- كيف بنى محمود محمد طه هذه المنهجية الجديدة؟ وما مدى القطيعة التي أحدثها في بنية أصول الفقه الإسلامي القديم؟

- إلى أي حد تمكن طه من صياغة تشريع إسلامي يحقق القطيعة مع التراث الفقهي والتواصل مع القرآن في آن؟ وما صلة هذا التشريع الجديد بروح العصر؟

أما منهجية بحثنا فقد قامت على خطوتين متلازمتين: تتمثل الخطوة الأولى في العرض/التفكيك من جهة، وإعادة التركيب من جهة ثانية، أما الخطوة الثانية فتتمثل في محاولة بيان الخلفيات التي يحاورها المفكر نقضًا وإبرامًا.

يحتوي بحثنا على المحاور التالية:

- تقديم مجمل لأبواب كتاب الرسالة الثانية من الإسلام

- عرض الجهاز المفاهيمي والمنهجي الجديد الذي أرساه محمود محمد طه، وبيان صلته بمشروعه في تجديد التشريع الإسلامي، وأثره في مراجعة المفاهيم القديمة في الفكر الإسلامي.

- قضية الحرية باعتبارها فلسفة التشريع التي يقترحها الرجل.

- قضية التشريع باعتبارها أنموذجًا تطبيقيًّا لمقالات الرجل ومنطلقاته المنهجية.

- محاولة تقييم جهود محمود محمد طه في تجديد التشريع الإسلامي.

إنّ قضية تجديد الفكر الديني الإسلامي قضية يتجاذبها قطبان: قطب أول هو الفكر الإسلامي القديم، وهو العنصر الضمني الثاوي في كل خطاب حول التجديد لأنّه الأصل الذي عليه تقوم المقايسة للوقوف على مظاهر التطوير والجدة، وقطب ثان هو الفكر الإسلامي المعاصر، وهو العنصر الظاهر الدال على رهانات التجديد وبنيته وإحراجاته وإنجازاته وعوائقه. ولذلك فإنّ من يروم خوض هذه المسألة عليه أن يتسلح بمعرفة عميقة بالماضي والحاضر معًا. لكن الاشتغال بالفكر الديني الإسلامي قديمه وحديثه على حد السواء ينبه الدارس إلى أنّ للمسألة قطبًا ثالثًا عليه تدور الرحى هو النص المؤسس: القرآن. ونحن نلاحظ منذ البداية ضمور المراجع الدينية النامية على سطح القرآن من فقه وحديث وعلم كلام... في الفكر الإسلامي المعاصر، وتصدر القرآن مرجعًا وحيدًا في بعض الأحيان مثلما هو الشأن في إنتاج القرآنيّين من المعاصرين: منه يستقطرون الدلالة، ويستصفون المعاني، ويكتسبون الشرعية... وعليه يتصارعون.

وبما أنّ كل قراءة محكومة بما يقوله النص من جهة، وما يريده القارئ من جهة ثانية، وما يحتّمه الواقع من جهة ثالثة - وهو ما يسميه ريكور المثلّث التأويلي - فإنّ المعاصرين - والقدامى كذلك - إنّما هم ناطقون عن القرآن ناطقون عن واقع الحال، حالهم، باعتبارهم أفرادًا ينتمون إلى جماعة ما، في زمن ما، يحملون ثقافة بعينها ويسعون إلى هدف بعينه.

ومن ثمّ فإنّك حين تنظر في الفكر الإسلامي المعاصر لا بد أن تنتبه إلى صلاته بـالقرآن أولاً، وبالفكر الإسلامي القديم ثانيًا، وبحركة المجتمعات المسلمة المعاصرة ثالثًا، وبالضمير الحديث المتشبع بالمعارف العصرية والأخلاق الكونية رابعًا.

يلاحظ الناظر في المصنفات الصادرة والندوات المنعقدة والمجامع الملتئمة والروابط المستحدثة منذ النصف الثاني من القرن العشرين في البلدان المسلمة كثرة الأصوات الداعية أو المدعية للاجتهاد والتجديد والتغيير والتنوير والتثوير والإصلاح ....ثم ما لبثت الفضائيات والإنترنات أن اقتحمت المجال الديني فأضحى لنا في كل يوم موعد مع فتوى جديدة و«مجتهد» جديد: فتاوى يتعقّلها الدارس ويُدينها الداعية أو يَدين بها لا فرق. وقد تخيرنا من سيل الجهود التجديدية في الفكر الإسلامي المعاصر مقالة المفكر السوداني محمود محمد طه[1] في كتابه «الرسالة الثانية من الإسلام». ونحن نبرر هذا الاختيار بعاملين اثنين: أوّلهما قلّة الدراسات المهتمة بمساهمة محمود محمد طه في تجديد الفكر الإسلامي. ويبدو لنا أنّ حادثة تكفيره وإعدامه

1 محمود محمد طه (1909-1985): مفكر وسياسي سوداني مكنه اطلاعه الواسع على التراث الديني ومنزعه التصوفي من جهة، ومعرفته الدقيقة بأفكار الحداثة من أن يختط طريقًا ثالثة في التفكير الديني والسياسي. أسس تيارًا سياسيًا سماه: «الإخوان الجمهوريون» عرف بمعارضته لحكم العسكر وحليفه من الإخوان المسلمين. أعدمه جعفر النميري بتطبيق حكم الردة عليه سنة 1985 اعتمادًا على شذرات من كتبه وخاصة كتاب «الرسالة الثانية من الإسلام». انظر وصفًا لإعدامه ضمن كتاب الصحفية الأمريكية جوديث ميلر: Miller Judith: god has ninety nine names.Simon &Schuller,New York1996

سنة 1985 عهد النميري قد جعلت الدراسات حوله تتجه إما إلى التعاطف معه أو إلى إظهار الشماتة به حسب مواقف الباحثين الإيديولوجية.

الرسالة الثانية من الإسلام: صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة 1967[2]، وقد قسّمه صاحبه إلى ستة أبواب وتوطئة. وفي ما يلي عرض مجمل لهذه الأبواب.

الباب الأول: المدنية والحضارة، وفيه وقف الكاتب على فشل الحضارة الغربية الحديثة في تحقيق التمدّن لأنّها حضارة غلب فيها المادي على الروحي فكان فيها الإنسان الحديث مغتربًا.

الباب الثاني: الفرد والجماعة في التفكير الفلسفي، وفيه بيّن الكاتب فشل الفلسفات الاجتماعية المعاصرة في الغرب - بشقيه الشيوعي والمسيحي - في التوفيق بين حاجة الفرد إلى الحرية (الديمقراطية) وحاجة الجماعة إلى العدالة (الاشتراكية) منددًا بغلبة النزعات الإلحادية على الإنسان المعاصر.

الباب الثالث: الفرد والجماعة في الإسلام، وفيه قدم المؤلف قراءة جديدة لمشكلة الحرية ولفكرة التسيير من خلال تقليب مقالتي الجبر والاختيار التقليديتين. وقد خلص إلى أنّ «الحرية في الإسلام مطلقة، وهي حق لكل فرد بشري من حيث أنّه بشري، وهي حق يقابله واجب هو حسن التصرف في الحرية»[3]. لكن هذا الفرد يعرفه محمود محمد طه تعريفًا ينحو به منحى المتصوفة: هو ذاك الذي يحب الله ولا يخاف منه، وهو ذاك الذي يرى الكون عالمًا روحيًا لا عالمًا ماديًا.

الباب الرابع: الإسلام، وفيه تعريف جديد للإسلام باعتباره دين الخلائق جميعًا، وباعتباره انقيادًا واستسلامًا ووضعًا للنفس بين يدي الله عن محبة وطواعية، وباعتباره كذلك قائمًا على الإحسان أي أن يكون «السالك في سلام مع نفسه، ومع ربه، ومع الأحياء والأشياء. وهذا هو الإسلام في قمة»[4]. وقد اقتضى هذا التعريف الجديد للإسلام من صاحب «الرسالة الثانية من الإسلام» اقتراح سلّم/هرم سباعي الدرجات: الإسلام فالإيمان فالإحسان فعلم اليقين فعين اليقين فحق اليقين فالإسلام في قمّة[5].

---

2 محمود محمّد طه: الرّسالة الثانية في الإسلام، ضمن: نحو مشروع مستقبلي للإسلام، المركز الثقافي العربي، بيروت ودار قرطاس، الكويت، ط1، 2002. ص ص 69-189. ويحتوي الإصدار على مؤلفات طه التالية: «الرسالة الثانية من الإسلام»، و«رسالة الصلاة» و«تطوير شريعة الأحوال الشخصية». وعلى مدخل غني بالمعلومات اشترك في كتابته ابنة الشهيد طه: أسماء محمود محمد طه ود.النور محمد حمد، انظر: ص ص 5-66.

3 محمود محمد طه: الرسالة الثانية من الإسلام، ص 101

4 نفسه، ص 154

5 نفسه، ص 149. ومما يؤكد وجود درجات في الإسلام الآية: «ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح في ما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين» (المائدة93/5). وللتمييز بين الإسلام بدرجتيه السفلى والعليا يعتمد طه على الآيتين: «قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا» (الحجرات14/49) و«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون» (آل عمران102/3).

الباب الخامس: الرسالة الأولى، وفيه يراجع جملة من الأحكام الفقهية التي ظنها الناس من أصول الإسلام وتعامل معها الفقه التقليدي باعتبارها من المسلمات كالجهاد بالسيف والرق والملكية الخاصة وتعدد الزوجات ودونية المرأة والحجاب والطلاق، وقد قدم في جَبّ هذه الأحكام قراءة جديدة للتشريع الإسلامي.

الباب السادس: الرسالة الثانية، وهذا الباب هو كذلك عنوان الكتاب برمته، وقد قدم المؤلف فيه خلاصة رؤيته لأحكام الإسلام أو البديل الإسلامي مثلما يراه، وهو بديل قائم على المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو ما يسميه «الإسلام الديمقراطي الاشتراكي»[6].

أ- الجهاز المفاهيمي والمنهجي:

إنّ الرؤية التي يقدمها محمود محمد طه في الرسالة الثانية من الإسلام هي رؤية جديدة تمامًا على الفكر الإسلامي، لذلك سعى إلى توضيح المفاهيم حتى تستقيم مقالته. ونلاحظ منذ البداية أنّ مفاهيمه مؤسسة على نظرة متأنية في الآيات القرآنية.

الإسلام: يقدم الكاتب معنيين للإسلام: الأول صوفي، وهو التسليم والاستسلام للإرادة الإلهية، وهو السلام الكامل. والثاني نابع عن الأول، وهو أنّ الإسلام دين البشرية منذ وجودها على الأرض. فـ «الإسلام كدين بدأ بظهور الفرد البشري الأول.. فهو إذن ليست له نهاية لأنّ نهايته عند الله: «إنّ الدين عند الله الإسلام» (آل عمران19/3) و«شرع لكم من الدين ما وصى به نوحًا والذي أوحينا إليك وما أوصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه» (الشورى13/42)[7].

أما الأديان الكتابية فيسميها محمود محمد طه الثالوث الإسلامي: اليهودية وهي إفراط في المادية، والمسيحية وهي إفراط في الروحانية، والإسلام وهو وسط بينهما.

الشريعة: إنّ خاصية الترقي في الإسلام، وخاصية الكوكبية- ومعناها عند طه أنّ الإسلام دين الإنسانية جمعاء- قد اقتضاهما اختلاف الشرائع[8]، وتطورها تبعًا لتطور الإنسانية. يقول طه: «إما أن يكون الإسلام كما جاء به المعصوم بين دفتي المصحف قادرًا على استيعاب طاقات مجتمع القرن العشرين فيتولى توجيهه في مضمار التشريع وفي مضمار الأخلاق، وإما أن تكون قدرته قد نفدت وتوقفت عند حد تنظيم مجتمع القرن السابع والمجتمعات التي تلته مما هي مثله فيكون على بشرية القرن العشرين أن تخرج عنه وأن تلتمس حل

6 نفسه، ص 173

7 نفسه، ص 142

8 للتدليل على ذلك يقيم طه مقارنة بين شريعة آدم في الزواج (إباحة الزواج من الأخت) وشريعة محمد النبي (تحريم الزواج من الأخت ودوائر أبعد من دائرة الأخت) وكلاهما مسلم بشهادة القرآن، انظر ص 76

مشاكلها في فلسفات أخرى وهذا ما لا يقول به مسلم... ومع ذلك فإنّ المسلمين غير واعين بضرورة تطوير الشريعة وهم يظنون أنّ مشاكل القرن العشرين يمكن أن يستوعبها وينهض بحلّها التشريع الذي استوعب ونهض بحل مشاكل القرن السابع وذلك جهل مفضوح»[9].

إنّ هذه المقدمات قد قادت محمود محمد طه إلى تعريف الشريعة كما يلي: «الشريعة هي القدر من الدين الذي يخاطب الناس على قدر عقولهم»[10]، وقادته أيضًا إلى فهم كمال الشريعة الإسلامية بمعنى قدرتها على التطور. يقول: «المسلمون يقولون إنّ الشريعة الإسلامية شريعة كاملة، وهذا صحيح. ولكن كمالها إنّما هو في مقدرتها على التطور، وعلى استيعاب طاقات الحياة الفردية والاجتماعية، وعلى توجيه تلك الحياة في مدارج الرقي المستمر بالغة ما بلغت تلك الحياة الاجتماعية والفردية من النشاط والحيوية والتجديد... هم يقولون، عندما يسمعوننا نتحدث عن تطوير الشريعة، يقولون: الشريعة الإسلامية كاملة، فهي ليست في حاجة إلى التطوير، فإنّما يتطور الناقص. وهذا القول بعكس الحق تمامًا، فإنّه إنّما يتطور الكامل»[11]. وقد اعتمد طه في التأسيس لتطوير الشريعة على منهجية النسخ.

النسخ: يعد النسخ آلية من أهم آليات استنباط الأحكام في التشريع الإسلامي، وقد اعتمد الأصوليون في ذلك على الآية: «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نأتِ بِخيْرٍ مِنها أوْ مِثلها أَلَمْ تعلمْ أنّ اللهَ عَلَى كُلّ شَيْءٍ قديرٌ»(البقرة106/2). ومنها استنتجوا أنّ علاقة آي القرآن بعضه ببعض هي علاقة إبطال: اللاحق يلغي السابق[12]. وقد ذهب ابن خزيمة إلى أنّ آية السيف (التوبة5/9) نسخت مائة وثلاثة عشر موضعًا في القرآن»[13] وذهب السيوطي إلى أنّها نسخت مائة وأربعًا وعشرين آية[14] أما محمود محمد طه فقد استنتج من الآية علاقة الإرجاء والتأجيل، يقول: «تطوّر الشّريعة إنّما هو انتقال من نصّ إلى نصّ، من نصّ كان هو صاحب الوقت في القرن السّابع فأحكم إلى نصّ اعتبر يومئذ أكبر من الوقت فنسخ. قال تعالى: «مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ ننْسأها نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (البقرة 106/2)[15]، قوله (ما ننسخ من آية) يعني نلغي ونرفع من حكم آية. قوله (أو ننسأها) يعني: نؤجّل من فعل حكمها. (نأت بخير منها) يعني

9 نفسه، ص ص 76-77

10 نفسه، ص 73

11 نفسه، ص 77

12 النحاس (أبو جعفر): الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، المكتبة العصريّة – بيروت، ط1، 2007، ص 12: «أصله(النسخ) أن يكون الشّيء حلالاً إلى مدّة ثمّ ينسخ فيجعل حرامًا، أو يكون حرامًا فيجعل حلالاً، أو يكون محظورًا فيجعل مباحًا أو مباحًا فيجعل محظورًا. يكون في الأمر والنهي والحظر والإطلاق والإباحة والمنع».

13 ابن خزيمة: الناسخ والمنسوخ، منشور بهامش الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للنحاس، ص 271

14 السّيوطي (جلال الدّين): الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000، ج2، ص 46

15 يأخذ طه بالقراءة الرائجة في التراث، وهي «أو ننسأها» من نسأ ينسأ أي أجّل، انظر مثلاً ابن خالويه (الحسين بن أحمد): الحجّة في القراءات السّبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق – بيروت، ط1، 1401هـ، ج1، ص 86. كذلك الداني (أبو عمرو): جامع البيان في القراءات السّبع، ج2، ص570. ولمزيد التوسع انظر مقالنا «القراءات القرآنية وأثرها في مفهوم النص القرآني، البقرة106/2 أنموذجًا» ضمن: النص وأفعال القراءة والفهم والتأويل، منشورات مخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان 2014، ص ص 169-191

أقرب لفهم الناس وأدخل في حكم وقتهم من المنسأة. (أو مثلها) يعني نعيدها هي نفسها إلى الحكم حين يحين وقتها... فكأنّ الآيات الّتي نسخت إنّما نسخت لحكم الوقت، فهي مرجأة إلى أن يحين حينها. فإن حان حينها فقد أصبحت هي صاحبة الوقت، ويكون لها الحكم وتصبح بذلك هي الآية المحكمة. وتصير الآية التي كانت محكمة في القرن السّابع منسوخة الآن. هذا هو معنى حكم الوقت. للقرن السّابع آيات الفروع وللقرن العشرين آيات الأصول، وهذه هي الحكمة وراء النّسخ. فليس النّسخ إذن إلغاءً تامًا وإنّما هو إرجاء... هو انتقال من نصّ خدم غرضه، خدمه حتّى استنفده، إلى نصّ كان مدّخرًا يومئذ إلى أن يحين حينه»[16].

إنّ النصّ بهذا المعنى – آيات الأحكام منه – صنفان: فرعٌ وأصلٌ، ظرفيٌّ وخالِدٌ، رسالة أولى هي القرآن المدنيّ المتنزّل إلى مستوى المخاطبين في القرن السّابع بأحكام تلائمهم (يسمّيها طه آيات الفروع)، ورسالة ثانية هي القرآن المكيّ المنزّل[17] للإنسانيّة جمعاء بأحكام ترتقي بإنسانيّتهم (يسميها طه آيات الأصول). ولئن مثّلت آيات الفروع وجه التصاق النصّ بالواقع الّذي تنزّل إليه، فإنّ آيات الأصول تجعل منه نصًّا منفتحًا على أحوال المسلم عبر التاريخ لأنّها احتوت على مبادئ عامّة (الحريّة، المساواة، التسامح...) يمكن التشريع على ضوئها وفي هدي مقاصدها[18]. وعلى الرغم من أنّ هذه القراءة / الفهم لا تعدو أن تكون قلبًا لمعيار الترتيب الزمني الّذي اعتمده القدامى في النّسخ، فإنّها توفّر ضابطًا من ضوابط الفهم هو وجود قواعد كليّة في النصّ هي بمثابة مفاتيح توجّه توليد المعنى واستنباط الحكم، وهي بهذا المعنى قراءة تحاول تجاوز النّظرة التجزيئيّة إلى نظرة كليّة يكون النصّ بمقتضاها نسيجًا واحدًا لا شذرات من المقاطع المستقلّة. والطّريف أن يستعيد الرّجل القرآن من أسر سنن الفهم المتراكمة ومن قيود المؤسّسة التشريعيّة التقليديّة بالاعتماد على مقالة مركزيّة من مقالاتها هي مقالة النّسخ، وبالاعتماد كذلك على قراءة رائجة هي «أو ننسأها»، بل بالاعتماد على ما أجمع عليه القدامى أن «لا اجتهاد في ما فيه نصٌّ»[19]. إنّ القرآن بهذه القراءة ناطق بغير ما أنطقه به الفقهاء، مجيب على أسئلة القرن السّابع، مجيب على أسئلة القرن العشرين ولا ضير[20]. ولئن تحكّمت ثنائيّة الإجراء والإلغاء في نسق تعالق مقاطع النصّ القرآني عند القدامى، فإنّ ما يحكمها عند محمود طه هو ثنائيّة الإجراء والإرجاء، عمدة الجميع في ذلك بنية اللّغة القرآنيّة باعتبارها بنية مفتوحة مرنة[21]،

16 محمود محمّد طه: الرّسالة الثانية من الإسلام، ص 78

17 يلاحظ محمود محمّد طه الفرق في الآية بين الإنزال والتنزّل: «وأنزلنا إليك الذّكر لتبيّن للنّاس ما نزّل إليهم « النمل 44/26، معتبرًا ذلك حاصلاً لاختلاف مستوى المخاطبين (النبيّ / الناس)، نفسه، ص 168

18 تمكّن محمود محمّد طه بفضل هذه المنهجيّة من مراجعة أحكام كثيرة كالجهاد والملكيّة الخاصّة ووضع المرأة والرقّ ... انظر الباب الخامس من الرسالة الثانية من الإسلام، ص ص 149-166

19 نفسه، ص 78: «التطوير إذن ليس قفزًا عبر الفضاء، ولا هو قول بالرّأي الفجّ، وإنّما هو انتقال من نصّ إلى نصّ».

20 نفسه، ص 76-77، وقد واصل تلميذه عبد الله أحمد النّعيم تعميق هذه المنهجيّة في كتابه: نحو تطوير التّشريع الإسلامي، ترجمة وتقديم حسين أحمد أمين، دارسينا للنشر – القاهرة، ط1، 1994

21 عبد الهادي عبد الرّحمان: سلطة النّص: قراءات في توظيف النصّ الديني، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993، القسم الثاني: المرونة والتأثر في النصّ الدينيّ، ص ص 97-125

وقصديّة القارئ وهي قصديّة محكومة بثقافة القارئ ولحظته التاريخيّة ومصالح جماعته[22]. فـ «الإشكاليّة الّتي يواجهها المتلقّي عند النّظر في أيّ خطاب، لا ترتبط فقط بطبيعة المواقف والآراء التي يطرحها الخطاب، وإنّما ترتبط أيضًا ببنية اللّغة... وبمحاولة فهم المتلقّي لخطاب ما في إطار لحظته التاريخيّة وفي إطار الاحتمالية الكامنة في هذا الخطاب»[23].

آيات الفروع وآيات الأصول: يقود النسخ سواء كما فهمه القدامى أو كما فهمه طه إلى الإقرار بوجود صنفين من الآيات القرآنية: صنف مُجرى وصنف مُلغى عند القدامى، وصنف مُجرى وصنف مُرجأ عند طه. فما هو معيار التمييز بين الصنفين؟

يميّز الرجل بين هذين الصنفين على أساس المكّي والمدني بعد أن يقدّم فهمًا جديدًا: «الاختلاف بين المكي والمدني ليس اختلافا في زمن النزول، وإنّما هو اختلاف مستوى المخاطبين»[24]. واختلاف مستوى المخاطبين هو ما يسميه طه حكم الوقت. لقد قررت الشريعة الإسلامية أصولاً في المرحلة المكية ونص عليها القرآن المكي غير أنّ هذه الأصول قد تبين أنّ تطبيقها متعذر بسبب الظروف وعقلية المتلقين الأوائل فتم العدول عنها لسنّ فروع تشريعية بديلة هي التي تضمنها القرآن المدني[25]. وقد اعتبرها العلماء القدامى ناسخة للأصول الأولى بصفة مطلقة، بينما اعتبرها طه ناسخة/مؤجّلة للأصول الأولى إلى حين يتهيأ الأفراد للنهوض بتلك الأصول. فالإسلام إذن رسالتان:

- الرسالة الأولى، وتقوم على آيات الفروع وهي الآيات المدنية.

- والرسالة الثانية، وتقوم على آيات الأصول وهي الآيات المكية.

والعلاقة بين الرسالتين هي علاقة نسخ بمعنى التأجيل: أحكام الرسالة الأولى (المدنية) أجّلت أحكام الرسالة الثانية (المكية). يقول طه: «مستوى شريعة الفروع هو مستوى الرسالة الأولى، ومستوى شريعة الأصول هو مستوى الرسالة الثانية من الإسلام، وهي الرسالة التي وظفنا حياتنا للتبشير بها والدعوة إليها»[26].

---

22 Jacque (Francis): Interprétation et textualités, dans comprendre et interpréter, Beauchesnes edition, Paris 1993, P 183.

23 عبد الهادي عبد الرّحمان، سلطة النصّ، ص 198

24 محمود محمّد طه: الرّسالة الثانية من الإسلام، ص 150

25 حجج طه على ذلك كثيرة منها تنزل المطلب القرآني من «اتقوا الله حق تقاته» (آل عمران102/3) إلى «فاتقوا الله ما استطعتم» (التغابن16/64). انظر ص ص 155-156

26 نفسه، ص 324

يمكن أن نضيف إلى هذا الجهاز المفاهيمي والمنهجي الذي بناه محمود محمد طه خصيصة أخرى وسمت كل نصوصه هي إلغاء وسائط الفهم بينه وبين القرآن: نعني بوسائط الفهم أقوال القدامى النامية على سطح القرآن المدعية الوفاء لتمام معناه الناهضة في الحقيقة بحجب المعنى. بل إنّ محمود محمد طه لا يكاد يعوّل سوى على الشرح اللغوي للظفر بمعاني القرآن ويهمل ما عدا ذلك من أخبار وآراء وأقوال وترجيحات... وهذا أمر مفهوم تمامًا حين نعلم أنّ الرجل عزم على استنباط شريعة إسلامية جديدة.

ب- قضية الحرية:

يلاحظ طه عجز الفلسفات قديمها وجديدها عن حل تعارضين أساسين، هما التعارض بين الفرد والمجموعة (تعارض المصالح)، والتعارض بين الفرد والكون (علاقة السيطرة). وهو يزعم أنّ الإسلام وحده قادر على حل ذلك التعارض: «الحرية في الإسلام مطلقة، وهي حق لكل بشري من حيث أنّه بشري بصرف النظر عن ملته أو عنصره، وهي حق يقابله واجب هو حسن التصرف في الحرية»[27].إنّ الفرد والحرية الفردية المطلقة هي جوهر الإسلام وغاية القرآن، وهي متى تحققت تحققت معها العدالة الاجتماعية الشاملة. وللإسلام حسب طه منهجه التربوي في الوصول بالإنسان إلى مرتبة الحرية الفردية المطلقة التي لا تتعارض مع مصلحة الجماعة أي في التخلص من الأنانية الجاهلة. يقوم هذا المنهج التربوي على دعامتين: الأولى قانونية هي «قانون المعاوضة/ القصاص، وهو قانون يرتفع بالأفراد من الغلظة والجفوة إلى اللطف والإنسانية... فيسير البشر إلى الله عن طريق العقل-طريق الحرية[28]. ويُجمل محمود محمد طه دور هذا القانون بالقول: «معاوضة فعل الشر إنّما تكون بوضع الألم في مقابل اللذة من النفس، والمراد من ذلك وزن قواها حتى تعتدل»[29]. فالقانون الإسلامي يحفظ حقوق الجماعة إذا تعرضت إلى الأنانية الفردية الجاهلة بفضل قانون المعاوضة/القصاص.

أما الدعامة الثانية فهي روحية أنطولوجية، وقد أسسها طه انطلاقًا من فهم مسيرة الإنسان في الكون باعتبارها سيرًا نحو الله. لقد قدم محمود محمد طه قراءة جديدة لقصة آدم ولقضية الجبر والاختيار أو التسيير والتخيير. فالناس مسيّرون من مرتبة الحياة البدائية إلى مرتبة الحرية الجماعية فإلى مرتبة الحرية الفردية المطلقة، والتسيير بطيء لأنّه سير إلى الله في إطلاقه أي إنّ الإنسان يترقى من مرتبة الحيوانية إلى مرتبة الألوهية، و«آدم متنازَع بين الملائكة من أعلى والأبالسة من أسفل، بين إرادة الحياة وهي النفس من أسفل، وإرادة الحرية وهي الروح من أعلى»[30]. ويرى طه أنّ الإنسان مسيّر، لكن الله لا يسيّره إلى الخطيئة وإنّما

27 نفسه، ص 101
28 نفسه، ص ص 104-111
29 نفسه، ص 131
30 نفسه، ص 129

يسيّره إلى الصواب. فإذا ما بلغ الإنسان مرتبة الروح، أي مرتبة التحرر من الخوف ومرتبة السلام مع نفسه ومع الأشياء والأحياء-وهي مرتبة يسمّيها طه مرتبة الإسلام في قمة-لم يعد مسيّرًا وإنّما هو مخيّر لأنّه أضحى خيرًا محضًا. فـ «الإنسان لن يبلغ مبلغ الخلافة إلا إذا لم يصبح في قلبه مكان إلا للمحبة، ولا يعوق الحب في القلوب مثل الخوف»[31].

يبدو منذ الوهلة الأولى أنّ هذه القراءة صوفية بامتياز ولا ضير، ويبدو كذلك أنّها فلسفية بامتياز ولا غرو، لكنها قراءة على صلة وطيدة بالتشريع وتطويره. وذلك هو الهدف من كتاب «الرسالة الثانية من الإسلام». تتجلى هذه الصلة أولاً في ما يمكن تسميته «دخلنة» القوانين: أي أن يمتنع المرء عن القيام بالفعل أو أن يلتزم بالقيام به دون وازع خارجي عنه بل لأنّه مقتنع تمام الاقتناع بجدوى سلوكه. ومثال ذلك قول محمود محمد طه عن سياسة المال في التشريع الإسلامي: «الأصل في الإسلام شيوع المال بين عباد الله، فيأخذ كلٌّ حاجته وهي زاد المسافر»[32]. وهي قراءة على صلة وطيدة بالتشريع ثانيًا لأنّ طه بنى الشريعة الإسلامية على أصل أصيل هو الحرية، وردّ من ثمّ كل صور التشريع المسمّى إسلاميًا إذا تناقضت مع مبدإ الحرية. وهي قراءة على صلة وطيدة بالتشريع ثالثًا حين يعرض علينا الرجل آراء لا تناسب إلا المسلم المتحرر من كافة نوازع الشر، المتمحّض للخير والمحبة واليقين، كأن يقول عن الطلاق: «الأصل في الإسلام ديمومة العلاقة الزوجية، ذلك بأنّ زوجتك إنّما هي صنو نفسك. هي انبثاق نفسك عنك خارجك»[33].

ج- قضية التشريع:

يعدّ الجهاز المفاهيمي والمنهجي السابق، وكذلك قضية الحرية، بمثابة الأسس لتطوير التشريع الإسلامي، وتلك هي غاية المؤلف من كتابه. وقد تكفّل البابان الخامس والسادس بهذه الغاية. أما مسوّغات تطوير الشريعة الإسلامية فثلاثة: أولها مسوغ تاريخي عقلاني يتمثل في ضرورة مواكبة التشريع لتبدل شروط العمران البشري، فـ «لا يمكن أن ينهض نفس التشريع الذي استوعب مشاكل القرن السابع باستيعاب مشاكل القرن العشرين»[34]. وثانيها مسوّغ معرفي قائم على التمييز بين الإسلام والشريعة الإسلامية، ذلك أنّ «الشريعة هي القدر من الدين الذي يخاطب الناس على قدر عقولهم»[35]. وثالثها مسوغ فلسفي عقائدي قوامه أنّ الإنسان يترقى عبر التاريخ، وأنّ المسلم في سيرورة نحو الكمال الإلاهي. ولا يُعدّ القول بالكمال سواء

31 نفسه، ص 138

32 محمود محمد طه: الرسالة الثانية من الإسلام، ص 161

33 نفسه، ص 164

34 نفسه، ص 76

35 انظر مقدمة الطبعة الرابعة، ص 73

تعلق بالله أو بالشريعة قولاً بالثبات والجمود بل على العكس إنّما يتطور الكامل[36]. أما النسخ بمعنى التأجيل فيكشف عن تنزل القرآن من شريعة الأصول (القرآن المكي) إلى شريعة الفروع (القرآن المدني). ومن ثم فإنّ «كثيرًا من صور التشريع الذي بين أيدينا الآن ليست مراد الإسلام بالأصالة وإنّما هي تنزّلٌ لملابسة الوقت والطاقة البشرية... فالرسالة الأولى تنزّلٌ عن الرسالة الثانية لتناسب الوقت ولتستوعب حاجة مجتمعه ولتتلطف بالضعف البشري يومئذ»[37].

إنّ شريعة الأصول تقوم على مبدأين: الحرية الفردية المطلقة والعدالة الاجتماعية الشاملة، أو قُل إنّما هي تقوم على ثلاثة أنواع من المساواة:

- المساواة الاقتصادية، و«تعني أن يكون الناس شركاء في خيرات الأرض، وهي ما يسمى في المجتمعات الحديثة بالاشتراكية»

- المساواة السياسية، «وتعني أن يكون الناس شركاء في تولي السلطة التي تقوم على تنفيذ مطالب حياتهم اليومية، وهي ما يسمى الديمقراطية»

- المساواة الاجتماعية، ومن مظاهرها «محو الطبقات وإسقاط الفوارق التي تقوم على اللون أو العقيدة أو العنصر أو الجنس من رجل وامرأة... ومحو الفوارق بين المدن والأرياف... فالناس لا يتفاضلون إلا بالعقل والخلق»[38].

بهذا المعنى تكون شريعة الأصول مجيبة عن حاجات المجتمع المعاصر، مستجيبة للمبادئ الإنسانية الكونية الحديثة، وفية للقرآن في آن.

فكيف توصّل محمود محمد طه إلى ذلك؟

يميز طه انطلاقًا من جملة المقدمات السابقة بين شريعة الفروع وشريعة الأصول: تتمثل الأولى في القرآن المدني وهو الناسخ أي المناسب لحكم الوقت في القرن السابع، وتتمثل الثانية في القرآن المكي وهو المنسوخ أي المؤجل إلى حكم وقتنا الراهن. وتحتوي شريعة الفروع على الجهاد بالسيف، وإقرار الرق، والملكية الخاصة، ودونية المرأة... أما شريعة الأصول فتحتوي على نقيض ذلك تمامًا أي على المسالمة

36 نفسه، ص 77
37 نفسه، ص 166
38 نفسه، ص 172

بدل الجهاد، وعلى الحرية بدل الرق، وعلى الاشتراكية بدل الملكية الخاصة، وعلى المساواة بين الرجال والنساء بدل دونية المرأة[39].

يمكن أن نتخذ مقالة طه في الجهاد مثالاً نبيّن من خلاله كيفية تأسيسه لهذا الفهم الجديد للتشريع الإسلامي. وهي مقالة تنطلق من التمييز بين القرآن المكي (الرسالة الثانية) وهو قائم على آيات الإسماح، والقرآن المدني(الرسالة الأولى) وهو قائم على آيات القتال. وليس الانتقال من المكي إلى المدني انتقالاً في المكان فحسب، وإنّما هو انتقال في مستوى المخاطَبين أو قل هو انتقال من شريعة الأصل إلى شريعة الفرع. يقول محمود محمد طه: «الأصل في الإسلام أنّ كل إنسان حر، إلى أن يظهر عمليًا عجزه عن التزام واجب الحرية...هذا الأصل هو أصل الأصول، وللوفاء به بدئت الدعوة إلى الإسلام بآيات الإسماح، وذلك في مكة، حيث نزلت «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنّ رَبّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهوَ أَعْلَمُ بِالمُهْتدينَ» وأخواتها وهن كثيرات، وقد ظل أمر الدعوة على ذلك ثلاث عشرة سنة... فإذا أصر الناس بعد ذلك على عبادة الحجر الذي ينحتون، وعلى قطع الرحم، وقتل النفس، ووأد البنت، فقد أساؤوا التصرف في حريتهم، وعرضوها للمصادرة، ولم يكن هناك قانون لمصادرتها، فلم يبق إلا السيف... وكذلك نسخت جميع آيات الإسماح وهنّ الأصل بآية السيف وأخواتها وهنّ فرع أملته الملابسة الزمانية وقصور الطاقة البشرية يومئذ عن النهوض بواجب الحرية»[40]. إنّ الانتقال من آيات الأصول المكية إلى آيات الفروع المدنية هو أمر فرضه الواقع وأملاه قصور المتلقين الأوائل عن استيعاب لبّ الدعوة القرآنية، وهو انتقال ظرفي ينتهي بانتهاء أسبابه، حينئذ نعود إلى آيات الأصول [التسامح] التي كانت مؤجّلة. ولئن اعتنى محمود محمد طه بأحكام جزئية من التشريع الإسلامي تتعلق بالجهاد والرق والملكية الخاصة ووضعية المرأة في كتاب الرسالة الثانية من الإسلام، فإنّ رؤيته العامة لا تقوم على الاجتهاد الجزئي بل تقوم على استنباط شريعة جديدة تمامًا. ونحن نلاحظ أنّ اعتماده على ثنائية المكي/الأصل والمدني/الفرع يجعل باب التشريع الوضعيّ واسعًا بسبب ندرة الأحكام في القرآن المكي . ثم إنّ الأحكام التي راجعها طه تؤدي في الحقيقة -على طابعها الجزئي- إلى إعادة بناء نظام التشريع بأكمله: فإقراره بالاشتراكية في الإسلام مثلاً[41] يعني تجاوز أحكام المواريث والزكاة والبيع والشراء... ويعتقد طه أنّ الإنسان المعاصر-أو ما يسميه المجتمع الكوكبي- قد أصبح مهيأً بفضل ترقيه الأخلاقي للعمل بتلك الأصول. ومن ثمّ ليست الشريعة التي

39 انظر الباب الخامس: الرسالة الأولى ص ص 149-166 والباب السادس: الرسالة الثانية ص ص 167-189. وقد احتوى الباب الخامس على العناوين الفرعية التالية: الجهاد ليس أصلاً في الإسلام، الرق ليس أصلاً في الإسلام، الرأسمالية ليست أصلاً في الإسلام، عدم المساواة بين الرجال والنساء ليست أصلاً في الإسلام، تعدد الزوجات ليس أصلاً في الإسلام، الطلاق ليس أصلاً في الإسلام، الحجاب ليس أصلاً في الإسلام، المجتمع المنعزل رجاله عن نسائه ليس أصلاً في الإسلام.

40 نفسه، ص 161

41 يرى طه أنّ الزكاة قد نسخت آية الاشتراكية «ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو» (البقرة 219/2) ص 176 ويستدل بتنزل التشريع من حكم إلى حكم مراعاة لذهنية القوم بالآيتين: «إنّمَا الحَياةُ الدّنيا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وإنْ تُؤمِنُوا وتتقُوا يُؤتِكُمْ أُجُورَكُمْ ولا يَسْألكم أمْوالكم. إنْ يَسألْكُمُوها فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا ويُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ» (محمد47/36-37)، انظر ص ص 161-162

أقرها القدامى سوى اختيار من جملة اختيارات أخرى ممكنة، وهي اختيارات تلبي حاجة الناس حسب اختلاف العصور والذهنيات. وذلك هو معنى صلاح الشريعة لكل زمان ومكان.

د- محاولة تقييم:

تلفتنا قراءة محمود محمد طه بجدّتها وجرأتها على ما استقر من فهم لدى القدامى، كما يلفت الرجل نظرنا بقدرته على أن يخلو إلى القرآن وأن يرهف الإنصات إليه في دقائق معانيه ومنعرجات سيرته وهو يحاور المتقبلين الأوائل حوارًا مولدًا للدلالة عند الأواخر، فيكون من ثمّ للسلف فهمهم على قدر عقولهم وبمقتضى شروط عمرانهم، ويكون كذلك للخلف فهمهم على قدر عقولهم وبمقتضى شروط عمرانهم. وقد تمكّن طه بفضل هذا الإنصات العميق للقرآن من التفطن إلى دقائق لم ينتبه إليها القدامى مثل التمييز الذي يقيمه بين الإنزال والتنزيل في الآية: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزّل إليهم ولعلهم يتفكرون» (النحل16 /44). فاستخدام القرآن للإنزال في ما يتعلق بالنبي وللتنزّل في ما يتعلق بالناس يكشف عن وجود مستويين من الخطاب وطبقتين من المخاطَبين حسب رأي محمود محمد طه. ولئن عقل السلف المستوى الثاني من الخطاب حسب سنن الاجتماع السائدة في زمنهم، فلا شيء يمنع الخلف من المعاصرين من تعقل المستوى الأول من الخطاب حسب مقتضيات المعاصرة. هكذا يكون القدامى آخذين بشريعة الفروع القرآنية، ويكون المعاصرون آخذين بشريعة الأصول القرآنية. وهكذا يحقق المسلم بالقرآن وجوده على الرغم من اختلاف الأزمنة، وذلك هو معنى صلاحية القرآن لكل زمان ومكان.

لكن تلك الجرأة والجدة، وذلك الإنصات العميق للقرآن، وهذه القدرة على الوقوف على فويرقات المعنى وعلى غنى العبارة القرآنية هي مآثر لا تحجب عنا مواطن قصور في مقالة محمود محمد طه، منها:

-عدم التزامه بمنهج النسخ الذي أسس عليه تفكيره في تطوير الشريعة الإسلامية في بداية مؤلفه، والذي عنى عنده معنى التأجيل: أي إنّه لم يلتزم أثناء مواجهة بعض القضايا الفرعية أثناء تطبيق نظريته بالانتقال «من نصّ خدم غرضه، خدمه حتّى استنفده، إلى نصّ كان مدّخرًا يومئذ إلى أن يحين حينه». وسبب ذلك في رأينا أنّ الآيات/النصوص القرآنية كانت تعوزه للتدليل على غايته في أحايين كثيرة. ففي قضيتي الرق والمرأة مثلاً يلجأ طه إلى منهج آخر هو منهج المقاصد. وهو يفهم المقاصد فهمًا جديدًا مخالفًا لفهم القدامى.

فلئن ضبط القدامى مقاصد للقرآن لا تلغي المعاني الحرفية للآيات [42] فإنّ طه قد ميّز بين المعاني الحرفية والمعاني الغائية/المقاصد أي بين ما صرح به القرآن وما هفا إليه[43]. هذه المقاصد توصل إليها طه بإقامة مقارنة بين تشريعات العرب في الجاهلية في ما يتعلق بالرقيق وبالمرأة وتشريعات القرآن في الباب نفسه. وأوقفته تلك المقارنة على أنّ القرآن قد حسّن أوضاع الرقيق والمرأة، ومن ثمّ فإنّ المسلم اليوم حين يقر بمنع الرق وبمساواة المرأة بالرجل إنّما يسير في ذلك على هدي الاتجاه القرآني. لكن معارف طه عن الجاهلية أقرب إلى الغلط والوهم منها إلى الحقيقة، وهو في ذلك يردد مسلمة سائدة في الفكر الإسلامي قديمه وحديثه قائمة على اعتبار الجاهلية فترة ظلمات وحيف في جميع فصولها. ونمثل لما نذهب إليه بقول طه: «جاء التشريع ليجعل المرأة على النصف من الرجل في الميراث... والحق أنّ في هذا التشريع قفزة كبيرة بالمرأة بالمقارنة إلى حظها سابقًا»[44]، والحال أنّها كانت ترث في الجاهلية مثلما ترث في الإسلام: النصف[45]. وكذا قل عن الحث على عتق الرقيق، ذلك أنّ هذه الأخلاقية قد مارسها جاهليون ولم يبتدعها الإسلام، وحجتنا

---

42 يعدّ الشاطبي (ت790هـ) أبرز من اعتنى بمسألة "مقاصد الشريعة" في كتابه "الموافقات"، إلا أنّ الشاطبي لم يكن أوّل من تفطّن إلى ذلك إذ نعثر على ما يوافق هذا المصطلح منذ أوائل المؤلفات وقد عبّر عنه القدامى بألفاظ أخرى كالمعنى والعلة والحكم... يقول الطبري: "إنّ الله جعل الصدقة في معْنيين: أحدهما سدّ خلة الإسلام والآخر معونة الإسلام وتقويته." كما نبّه جملة من الأصوليّين المتقدّمين على الشاطبي إلى أهمية المقاصد كالجويني (ت478هـ) والغزالي (ت505هـ) والرازي (ت606هـ) وقسّموا المقاصد إلى ضرورية وحاجية وتحسينيّة واختزلوها في جلب المصالح ودرء المفاسد (انظر مثلاً: فخر الدين الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، دار الكتب العلمية. بيروت ط1، 1988 مج 2، ص 320).

وتكمن أهمية الشاطبي في قدرته على تجريد ما سبقه إليه غيره من جهة، وتصنيفه ضمن ما يمكن تسميته «بنظرية المقاصد» من جهة ثانية، وقد استفاد الشاطبي في ذلك من تأخره في الزّمن. ويمكن أن نعرض أهم سمات نظرية المقاصد عند الشاطبي في النقاط التالية وهي:

- تُعرَف مقاصد الشارع باستقراء أدلة الشريعة الكلية والجزئيّة ومراعاتها معًا، وتتفرّع إلى مقاصد أصلية وتبعيّة باعتبار ملاءمة النصّ.

- تلتقي مقاصد الشريعة في هدف واحد هو جلب المصالح ودرء المفاسد، وهو ما تنهض به النصوص - قرآنًا وسنةً وإجماعًا - ولا يعتبر هوى المكلفين في تحديد المصالح والمفاسد.

- يجب أن تطابق مقاصد المكلف مقاصد الشارع وتتبع طرقها المشروعة وإلاّ سعى المكلّف في ضدّ تلك المقاصد (أبو إسحاق الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة. دار الفكر. دت. تحقيق محمد عبد الله دراز، انظر الجزء الثاني كاملاً، وكذلك أحمد الريسوني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، نشر المعهد للفكر الإسلامي. ط1، 1992، ص ص 280-283).

إنّ مقالة المقاصد تعين على الحكم في النوازل مما لا نصّ فيه من جهة، وتقلّل من المبادئ المكملة لأصول الفقه كالمصالح المرسلة والاستحسان وسدّ الذرائع... ولا تشرع المقاصد للفقيه تجاوز "النصّ" قرآنًا كان أو سنةً أو إجماعًا، بل إنّه يرى في تلك النصوص الجزئية تمام المقاصد الكلية ولا حجة بتغير الزمان أو وطأة العمران وحاجة الناس، إذ يقرر الشاطبي: "إذا ثبت أنّ الشارع قد قصد بالتشريع إقامة المصالح الأخروية والدنيوية فإنّها لو كانت موضوعة بحيث يمكن أن يختل نظامها أو تنحلّ أحكامها لم يكن التشريع موضوعًا لها، إذ ليس كونها مصالح إذ ذاك بأولى من كونها مفاسد، لكن الشارع قصد بها أن تكون مصالح على الإطلاق فلا بد أن يكون وضعها على ذلك الوجه أبديًا وكليًا وعامًا في جميع أنواع التكليف والمكلفين وجميع الأحوال (...) فالمصالح المجتلبة شرعًا والمفاسد المستدفعة إنّما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها العادية أو درء مفاسدها العادية" (الشاطبي: الموافقات. ج1، ص ص 37-38).

ويعدّ الشاطبي بما فصّله من قول في نظرية المقاصد وأنواعها وخصوصًا ما ابتدعه من طريقة تركيبية بين النص في كليته والنصوص الجزئية أقصى ما وصل إليه علم الأصول قديمًا من تجريد في باب المقاصد. ولعل أهم سمات التفكير المقاصدي عند الشاطبي إنّما هي ردّ المقاصد إلى النصوص الجزئية من جهة وتقديم مقاصد المشرع على مقاصد المكلف –أي تقديم مصالح المشرّع على مصالح الإنسان- في ما أسماه بذمّ الهوى. هكذا ظل الشاطبي على الرغم من جهده التنظيري الكبير خاضعًا للمسلمة الأصولية الفقهية أن «لا اجتهاد في ما فيه نص» مع توسيع مفهوم النص ليشمل القرآن والسنة والإجماع...

43 عرض محمد الطالبي هذا الفهم للمقاصد في كتابه: عيال الله، سراس للنشر. تونس 1992 وأطلق عليه اسم «السهم الموجّه» ص ص 143-145. وعرضه كذلك علال الفاسي في كتابه: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، ط5، 1993، ص ص 183-184

44 محمود محمد طه: الرسالة الثانية من الإسلام، ص 162

45 لعل أبرز مثال على ذلك ثروة خديجة بنت خويلد في الجاهلية. أما في ما يتعلق بأحكام الزواج في الجاهلية فقد كانت النسوة الشريفات يشترطن الفردية الزوجية، مثالنا على ذلك أنّ «سلمى بنت عمرو كانت تحت أحيحة بن الجلاح ثم فارقها، وكانت لا تنكح الرجال لشرفها في قومها حتى يشترطوا لها أنّ أمرها بيدها» انظر ابن سعد (محمد): كتاب الطبقات الكبير، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي. القاهرة، ط1، 2001، ج1، ص 60

على ذلك عتق أبي لهب - وهو من هو في التشبث بسنة الأجداد - لجاريته ثويبة التي أرضعت النبي قبل حليمة السعدية[46].

- ميله إلى تبرير بعض التشريعات القرآنية وهو يحاورها قصد تطويرها، مما يجعل هاجس الدفاع عن الإسلام متحكمًا في قراءته. ونحن لا نغمط الرجل حقه في الدفاع عن الإسلام ولكنّنا نود التنبيه إلى أنّ هذا الهاجس قد استبد به أحيانًا حتى كان التبرير المقترح قائمًا على المغالطة والتمويه، كأن يقول في تبرير تعدد الزوجات: «لأن يكون للمرأة ربع رجل يعفها ويحميها ويغذوها خير من أن تكون عانسًا»[47]، والحال أن لا علاقة البتة بين العنوسة والفردية الزوجية، فالعوانس من النساء نلن ذلك المصير لأنّهن لسن من ذوات المال أو الجمال أو الحسب أو الدين عادة. ولا نظن أنّ إطلاق تعدد الزوجات سيجعل الرجال يقبلون على نساء بتلك الصفات[48]. ويتجلى هذا المنزع في التبرير كذلك في حالة الرقيق حين يوهم طه القارئ أنّ القرآن مكّن الرقيق من بعض الحقوق، والحال أنّ القرآن لم يعط الرقيق حقوقًا البتة وإنّما يندرج حسن معاملة الرقيق في الإسلام في باب الأخلاق لا في باب الحقوق. وحتى مكاتبة الرقيق لنيل الحرية فقد وردت في القرآن مشروطة بإرادة السيد ورغبته: «والّذين يبتغُون الكتابَ ممّا مَلَكَتْ أيْمانُكمْ فكَاتِبُوهُمْ **إنْ عَلِمْتُمْ فِيهِم خَيْرًا**» (النور24/33). ويقف الناظر في مجمل الآيات القرآنية المتعلقة بالرقيق على أنّ القرآن نظر إلى العبيد باعتبارهم على النصف من مرتبة الأحرار[49]. أما الحث على تحرير الرقاب في حال الكفارات فقد ورد مصحوبًا بكفارات أخرى (إطعام مساكين، صيام أيام، ...)[50] مما يجعل السيد المسلم ميّالاً إلى تلك الكفّارات راغبًا عن تحرير الرقاب بما يراعي مصلحته.

- حسن ظنه بالإنسان المعاصر، بل إنّ آمال محمود محمد طه في المجتمعات الحديثة عريضة ولكن الواقع يكذبها. ويمكن أن نتخذ نظرته للزواج أو للمال مثالاً على أوهامه: يذهب طه إلى أنّ الزواج هو «انبثاق نفسك عنك خارجك» وإلى أنّ المال مجرد زاد يحتاج إليه المسافر في دنياه ليقيم به أود رحلته لا غير... ولا شك أنّ هذه النظرة هي صدى لفلسفة الرجل الصوفية. ولعل ذلك ما دعاه إلى اعتبار المسلم مترقيًا عبر التاريخ حتى يغدو خيرًا محضًا، وحتى يعرج إلى أصله الإلاهي ومنبته الروحاني يومًا بعد يوم. إنّ نظرة متأنية في سلوك المسلم عبر العصور تؤكد لنا أنّ هذا المسار يبدو معكوسًا: فالمسلم لا يفتأ يومًا بعد يوم يزداد عبودية للمال، ولا تفتأ العلاقات الزوجية تتشيّأ يومًا بعد يوم في ظل المجتمع الرأسمالي

46 ابن سعد (محمد): كتاب الطبقات الكبير، ج1، ص ص 87-88

47 محمود محمد طه: الرسالة الثانية من الإسلام، ص 163

48 نلاحظ أنّ دعاة الإسلام السياسي من المعاصرين يستخدمون هذه الخدعة في الترويج لتعدد الزوجات.

49 انظر مثلا البقرة 178/2 والنساء 3/4 و25

50 انظر مثلا: المائدة 89/5

الحديث، ولا يفتأ الشعور الديني يرسف يومًا بعد يوم في أغلال التعصّب في زمن العولمة باعتباره زمن دين بلا ثقافة[51].

51 نستعير عنوان كتاب أوليفييه روا: الجهل المقدّس، زمن دين بلا ثقافة. تعريب صالح الأشمر . دار الساقي، بيروت، ط1، 2012

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- ابن خالويه (الحسين بن أحمد): الحجّة في القراءات السّبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق بيروت، ط1، 1401هـ.
- ابن خزيمة: الناسخ والمنسوخ، منشور بهامش الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للنحاس.
- ابن سعد (محمد): كتاب الطبقات الكبير، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 2001
- أبو إسحاق الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق محمد عبد الله دراز، دار الفكر، بيروت، د ت.
- أحمد الريسوني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، نشر المعهد للفكر الإسلامي، ط1، 1992
- أوليفييه روا: الجهل المقدّس، زمن دين بلا ثقافة. تعريب صالح الأشمر، دار الساقي، بيروت، ط1، 2012
- عبد الهادي عبد الرّحمان: سلطة النّص: قراءات في توظيف النصّ الديني، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993
- علال الفاسي: مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، ط5، 1993
- محمد الطالبي: عيال الله، سراس للنشر، تونس 1992
- محمد النوي: القراءات القرآنية وأثرها في مفهوم النص القرآني، البقرة106/2 أنموذجًا» ضمن: النص وأفعال القراءة والفهم والتأويل، منشورات مخبر تجديد مناهج البحث والبيداغوجيا في الإنسانيات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان 2014، ص ص 169-191
- محمود محمّد طه: الرّسالة الثانية في الإسلام، ضمن: نحو مشروع مستقبلي للإسلام، المركز الثقافي العربي، بيروت ودار قرطاس، الكويت، ط1، 2002، ص ص 69-189
- النحاس (أبو جعفر): الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، المكتبة العصريّة – بيروت، ط1، 2007
- Jacque (Francis): Interprétation et textualités, dans comprendre et interpréter, Beauchesnes edition, Paris 1993
- Miller (Judith): god has ninety nine names.Simon &Schuller, New York 1996

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016